تعقيب الدكتور صقر احمد صقر
على بحث الدكتور على حافظ منصور

(أولا) أود أن أشكر الأخ الدكتور على حافظ منصور على البحث الذى تفضل بعرضه على حضراتكم الآن عن «مستقبل التجارة الخارجية لمصر فى ظل الاتجاهات الحمائية والتكتلات الاقتصادية».

وإذا كان أى بحث عن مستقبل التجارة الخارجية لابد وأن يبدأ بتشخيص المشكلات التى تواجه هذا القطاع فاننى سأبدأ فى تعقيبى على هذا البحث بمناقشة جوهر المشكلة التى تواجه قطاع التجارة الخارجية فى مصر. ثم سأنتقل بعض ذلك الى مناقشة طبيعة الاتجاهات الحمائية التى بدأ الاهتمام بها مؤخرا فى البلاد المتقدمة. ثم بعد ذلك سأتعرض لبعض الملاحظات التفصيلية حول السياسة التجارية المصرية والتصورات التى يشير الباحث الى ضرورة اتخاذها لضمان مستقبل التجارة الخارجية لمصر. وفى ختام التعقيب سأحاول التعرض للخطوط الأساسية لتحقيق تطوير حقيقى لقطاع التجارة الخارجية المصرى.

(ثانيا) لمناقشة طبيعة المشكلة التى تواجه قطاع التجارة الخارجية فى مصر، يمكننا الرجوع الى الجدول التالى والذى يلخص بنود ميزان العمليات الجارية المصرى خلال الفترة من ١٩٧٤-١٩٧٩.

جدول رقم (١)

ميزان العمليات الجارية المصرى ٧٤ - ١٩٧٩ (بملايين الدولارات)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦		١٩٧٨	١٩٧٩
الصادرات	١٦٧١	١٥٦٦	١٦٠٩	١٩٩٢	١٩٨٤	٢٧٣٠
الواردات	-٣٥٨٢	-٤٥٣٨	-٤٦٢٧	-٤٨٤٣	-٥٩٦٦	-٦٦٢٠
عجز الميزان التجارى	-١٩١١	-٢٩٧٢	-٣٠١٨	-٢٨٥١	-٣٩٨٢	-٣٨٩٠
صافى التجارة غير المنظور	٩٠	٩٥	٦٢٧	٥٧٢	٧٢٩	٦٨٠
صافى عوائد عوامل الانتاج من الخارج.	١٢٠	٢٦٢	٥٥٣	٦٨٩	١٤٩٠	١٧٢٠
عجز العمليات الجارية	-١٦٩٩	٢٦١٥	-١٨٣٨	-١٥٩٠	-١٧٦٣	-١٤٩٠

* بيانات ١٩٧٩ هى بيانات تقديرية

ومن هذا الجدول يتضح أن الصادرات السلعية اتجهت للتزايد من ١٦٧١ مليون دولار عام ١٩٧٤ الى ٢٧٣٠ مليون دولار عام ١٩٧٩، وهى زيادة تعكس أساسا الزيادة الكبيرة فى صادرات مصر من البترول من ١٠٤ مليون دولار عام ١٩٧٤ الى ١٣٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٩، فى حين ظلت الصادرات من المجموعات السلعية الأخرى عند مستوياتها المحققة فى عام ١٩٧٤ تقريبا (باستثناء القطن الخام الذى

انخفضت قيمة صادراته بشكل حاد بعد عام ١٩٧٤ لتصل الى ٦٦٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٩ وقد تحققت هذه الزيادة فى البنود المختلفة للواردات الغذائية، والوسيطة، والرأسمالية، والسلع الاستهلاكية المصنعة. وقد كانت الزيادة فى البندين الأخيرين زيادة مستمرة خلال الفترة بأسرها حيث اتجهت الواردات من السلع الرأسمالية للتزايد المستمر من ٥٠٦ مليون دولار عام ١٩٧٤ لتصل الى ١٧٣٠ مليون دولار عام ١٩٧٩، كما أن الواردات من السلع الاستهلاكية المصنعة قد تزايدت من ٤٧٢ مليون دولار الى ٩٧٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٩. وفى نفس الوقت، فان صافى التجارة غير المنظورة (والذى يضم قناة السويس والسياحة) قد حقق فائضا تزايد من ٩٢ مليون دولار عام ١٩٧٤ ليصل الى ٦٨٠ مليون دولار عام ١٩٧٩، كما أن صافى عوائد عوامل الانتاج من الخارج (والتى تشمل تحويلات المصريين العاملين بالخارج) قد حقق فائضا تزايد من ١٢٠ مليون دولار ليصل الى ١٧٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٩.

ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل أن هذه التطورات صاحبها أيضا حصول الحكومة المصرية على كميات كبيرة من المساعدات الأجنبية، حيث بلغت قيمة رؤوس الأموال متوسطة الأجل وطويلة الأجل التى تم الحصول عليها مايصل الى ٣ر٤ بليون دولار فى المتوسط سنويا خلال الفترة من ١٩٧٤ وحتى ١٩٧٨ مقارنا بحوالى ٦٠٠ مليون دولار فى المتوسط سنويا فى الفترة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٢. وهذا التزايد المضطرد فى الكميات المتاحة من النقد الأجنبى سمح بتخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات كما سمح أيضا بمستويات عالية من الواردات مكنت مصر من زيادة حجم الاستثمار، والاستهلاك المحلى، والاستخدام الأفضل للطاقات الأنتاجية المتاحة. كما ساعد ذلك أيضا على إعادة هيكلة الديون الخارجية لمصر، حيث تم تسديد جانب كبير من القروض قصيرة الأجل التى حصلت عليها الحكومة من البنوك التجارية، كما تم سداد جانب كبير من الديون المتأخرة، وبالتالى تم التغلب على مشكلات السيولة التى كان يعانى منها الاقتصاد المصرى عامى ٧٥، ٧٦. أخيرا، فانه بالرغم من التزايد السريع فى ديون مصر الخارجية من ١ر٢ مليون دولار عام ٧٣ لتصل الى ١٠ بليون دولار فى نهاية عام ١٩٧٨، الا أن معدل خدمة الدين قد انخفض من ٣٣٪ الى ٢٤٪ خلال نفس الفترة.

من هذا العرض لطبيعة التطورات التى شاهدها قطاع التجارة الخارجية المصرى، يمكننا أن نصل الى نتيجتين رئيسيتين: الأولى هى أن الزيادة الكبيرة فى قيمة الواردات السلعية المصرية قد أمكن مواجهتها من خلال زيادة الصادرات من البترول، وعائدات

المرور فى قناة السويس، والمتحصلات من السياحة، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وزيادة المديونية الخارجية. والمشكلة هى أن عوامل التحسن هذه تشكل فى نفس الوقت عوامل للضعف وزيادة التبعية وفقدان الاستقلال الاقتصادى. فزيادة الصادرات من البترول لمواجهة الواردات اللازمة تعنى الاعتماد على مورد استنفادى وغير متجدد، فضلا عن أن تحديد الحجم الأمثل لصادرات البترول لابد وأن يعتمد على التوقعات الخاصة باتجاهات الأسعار فى المستقبل، وبالخطط الخاصة بتصنيع البترول، وبالمتاح من مصادر الطاقة الأخرى المحلية واتجاهات الطلب عليها. كما أن الاعتماد على زيادة عائدات المرور فى قناة السويس ومتحصلات السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج أو زيادة الديون لتمويل الواردات اللازمة يعنى إخضاع الاقتصاد المصرى لقرارات لاتخضع تحت سيطرة الحكومة المصرية بشكل كبير. وكدليل على ذلك يمكن أن نشير الى أن تدهور العلاقات المصرية مع باقى الدول العربية أدى الى التأثير على معظم البنود السابقة. فهناك الآن مايشير الى أن عائدات السياحة فى عام ٧٩ كانت دون مستواها فى عامى ٧٨، ٧٧، كما أن تحويلات العاملين بالخارج لم تتجه الى التزايد فى عام ٧٩ سوى بمقدار ١١٪ (بالمقارنة بتضاعفها فى عام ٧٨)، فضلا عن أن هناك اتجاهات من جانب الدول المضيفة لفرض بعض القيود على التحويلات (مثل قيام ليبيا بتحديد نسبة ٦٠٪ كحد أقصى مما يمكن تحويله من الدخل). كما أن واردات رأس المال متوسط الأجل وطويل الأجل بلغت ٢٤١٠ مليون دولار فى عام ٧٩ بالمقارنة بـ ٣٣٧٣ مليون دولار فى عام ٧٨، مما أدى الى تزايد الاعتماد مرة أخرى على القروض قصيرة الأجل وتسهيلات الموردين حيث بلغت صافى الزيادة فى هذين البندين ١٥٠، ١٠٠ مليون دولار على الترتيب خلال عام ١٩٧٩.

النتيجة الثانية هى أن الواردات المصرية يتكون معظمها من سلع غذائية، أو وسيطة أو رأسمالية، لايمكن تخفيضها بسهولة فى الأجل القصير دون التأثير على مستويات التغذية، أو الإنتاج، أو النمو الاقتصادى. وهذا كله يشير الى الحساسية الفائقة لقطاع التجارة الخارجية المصرى للتغيرات فى المتحصلات من النقد الأجنبى، الامر الذى يؤكد على ضرورة العمل الجاد على تعديل الهيكل الانتاجى المصرى بما يزيد من الكفاءة الاقتصادية لقطاع الزراعة، وبما يشجع على نمو الصناعات الأساسية التى تمكن مصر من الوفاء بقدر متزايد من الاحتياجات الوسيطة أو الرأسمالية من الانتاج المحلى، وبما يخلق مجالات جديدة لزيادة الصادرات من السلع المصنعة.

(ثالثا) يشير البحث الى أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تبعها من تغير ضخم فى الاقتصاد العالمى أدت الى انتشار وسيادة روح الاجراءات الحمائية و بالذات فى الدول الصناعية المتقدمة، مما أدى الى الحيلولة دون انتهاج الدول النامية للسياسات الاستثمارية والانتاجية والتجارية الأكثر ملائمة لمواردها الاقتصادية. وقد يكون من المفيد فى هذا المجال أن نناقش الكيفية التى استطاعت بها مجموعة من الدول النامية تعديل هياكلها الانتاجية وزيادة صادرتها بشكل فعال أجبر الدول المتقدمة على محاولة العودة لأساليب الحماية من جديد، وكيف يمكن لمصر أن تستفيد من هذه التجربة.

ويمكن تلخيص المسألة فى أنه منذ أوائل الستينات لجأت مجموعة من الدول تتشكل أساسا من البرازيل واليونان، وهونج كنج، وكوريا الجنوبية، والمكسيك، والبرتغال، وسنغافورة، وأسبانيا، وتايوان، و يوجوسلافيا الى اتباع استراتجيات للنمو تركز على التعامل مع العالم الخارجى والاستغلال الأكبر للمزايا النسبية المتاحة. ولن تشكل هذه الجهود أى مشكلة رئيسية للبلدان المتقدمة إلا فى أعقاب الكساد الذى شاهدته هذه المجموعة الأخيرة من الدول فى عامى ٧٤، ٧٥ حيث أدى النمو البطىء، والبطالة المرتفعة ومشكلات ميزان المدفوعات الى العمل على تعطيل عملية التعديلات الصناعية التى ينبغى أن تقوم بها البلاد المتقدمة، والى احياء الضغوط الحمائية.

القضية الرئيسية التى تهمنا فى هذا الخصوص هى أن ظهور هذه المجموعة من الدول، أو المجموعة الأخرى من الدول النامية التى على وشك اللحاق بها، كان نتيجة لعملية مستمرة تعكس التغيرات الهيكلية والدورية والاستجابة المستمرة لهذه التغيرات من جانب واضعى السياسة الاقتصادية. و يرجع ذلك الى أن تفسير تكوين التجارة الدولية واتجاهها لابد وأن يعتمد بصورة أساسية على المزايا النسبية للدول المختلفة، آخذين فى الاعتبار رأس المال البشرى، والتقدم الفنى، والتغيرات الديناميكية الناتجة من دورة المنتج وتدويل العمليات الانتاجية. فنظرية دور المنتج تساعد على تفسير الكيفية التى يتم من خلالها انتقال مكان الانتاج خلال الزمن بين الدول المختلفة فى مراحل مختلفة للتنمية الاقتصادية، حيث تفقد الدول الصناعية المتقدمة تفوقها النسبى فى بعض المنتجات التقليدية، وتنتقل بالتالى لانتاج سلع أخرى أكثر تعقيداً وتترك الصناعات الأولى للدول الأخرى. كما أن تدويل العمليات الانتاجية الناشىء من التوسع فى أنشطة الشركات المتعددة الجنسية أصبح يشكل ظاهرة هامة فى لامركزية العمليات الانتاجية وتطوير أشكال جديدة لتقسيم العمل الدولى. وقد تمكنت هذه الشركات من نقل رأس المال

والتكنولوجيا والخبرات الادارية والتسويقية الى الأماكن الملائمة لاستغلال المزايا النسبية «المحتملة» والتى يمكن أن تنتج من انخفاض تكلفة العمل، أو القرب من الأسواق الرئيسية، أو الإستقرار السياسى. وكنتيجة لذلك استطاعت هذه الدول أن تحقق نموا ملحوظا فى صادراتها حتى فى المنتجات التقليدية والتى بدأت الدول المتقدمة فى فرض العوائق الأخرى عليها بالاضافة الى التعريفات مثل المنسوجات، والملابس الجاهزة والأحذية. وبالاضافة الى ذلك تمكنت هذه الدول من تنويع وتطوير صادراتها من السلع المصنعة لتغطى مجموعة من السلع غير التقليدية التى تواجه قدرا أقل من العوائق كنتيجة لسياسة تشجيع الصادرات التى لجأت اليها.

والخاصية المشتركة بين هذه الدول هى التركيز على استراتيجيات النمو التى تركز على التعامل مع العالم الخارجى كوسيلة لتشجيع التصنيع السريع. و يعتمد نجاح هذه الاستراتيجيات على توافر القوة العاملة المدربة، وتزايد أهمية طبقة المنظمين، وتوافر درجة معقولة من الاستقرار السياسى. وقد تضمنت السياسات التى استخدمتها هذه الدول سياسات متحررة للتجارة والدفع، وسياسة لسعر الصرف مرتبطة بزيادة القدرة التنافسية فى الأسواق المحلية والخارجية، والحوافز الضريبية، والمساعدات المباشرة للانتاج بهدف التصدير والسياسات المالية والنقدية المقيدة اللازمة لتدعيم القوة التنافسية، وزيادة الضغوط بهدف زيادة الصادرات، وتخفيض الميل للوارادت للقطاع العائلى، وأخيرا الاهتمام الكبير بزيادة الأستثمار بصورة مستمرة. وفى بعض الحالات، وليس فى كلها، صاحب هذه السياسات تشجيع ورود رأس المال الأجنبى.

هذا كله يشير الى أنه حتى لوقبلنا استراتيجية التصنيع هذه- كبديل لاستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية بالاعتماد الجماعى على النفس- فان النجاح فى هذه الإستراتيجية يتوقف على كفاءة السياسات الاقتصادية المختلفة مثل سياسات التجارة الخارجية والمدفوعات والسياسة المالية، والسياسة النقدية.

(رابعا) انتقل الآن الى ابداء بعض الملاحظات حول السياسة التجارية المصرية والتطورات التى يشير الباحث الى ضرورة اتخاذها لضمان مستقبل التجارة الخارجية فى مصر. وتختص الملاحظة الأولى بالسياسات التجارية الهامة والمعاصرة التى يشير اليها الباحث. فمن ناحية نجد أنه يدرج سياسة الانفتاح الاقتصادى كأحد أدوات السياسة التجارية فى حين المفروض أن سياسة الانفتاح الاقتصادى أعم وأشمل من سياسات التجارة الخارجية والمدفوعات. هذا فضلا عن أن الباحث فى صدد عرضه لسياسة

الانفتاح يشير الى نتائج هذه السياسة فى الانتقال الى التجارة متعددة الأطراف والتى كان يمكن مناقشتها فى اطار الاتفاقات الثنائية للتجارة والدفع، وفى تشجيع أقامة المناطق الحرة والتى تعد اداة مستقلة من أدوات السياسة التجارية. و بنفس المنطق أيضا فان الباحث يناقش القرار رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٩ الخاص بدفع الرسوم الجمركية على بعض الواردات التى يتم استيرادها تحت نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، أو السلع الإستهلاكية المعدة للاستعمال الشخصى بالعملة الصعبة فى حين أنه كان من الأجدر مناقشة ذلك ضمن اطار قضية الرسوم الجمركية ككل باعتبارها أحد أدوات السياسة التجارية التى تلعب دورا فعالا فى تشجيع وحماية الصناعة الوطنية.

ومن ناحية أخرى نجد أن البحث يغفل مناقشة العديد من أدوات السياسة التجارية الأخرى مثل الاعانات والحصص، وتراخيص الاستيراد وميزانية النقد الأجنبى، وتجارة الدولة. ولاضير فى ذلك طالما أن الباحث قد حصر اهتمامه فى مناقشة أهم السياسات، ولكن المشكلة تكمن أن التطورات التى لحقت ببعض هذه الأدوات و بتجارة الدولة بصورة خاصة كانت أكثر فى أهميتها من التطورات التى نجمت عن الانتقال من الاتفاقات الثنائية الى التجارة متعددة الأطراف، أو حتى الاستيراد بدون تحويل عملة. فقيام الحكومة المصرية بالغاء المؤسسة العامة للتجارة الخارجية فى ٧٦/١/١ ترتب عليه اتجاه كبير نحو اللامركزية فى عمليات التجارة الخارجية، دعمه السماح للقطاع الخاص بالدخول فى معظم عمليات التجارة الخارجية. وقد كانت نتيجة ذلك كله أن فقدت الدولة سيطرتها شبه الكاملة على التجارة الدولية، وفقد التخطيط الدور الذى كان يمكن أن يلعبه فى ترشيد التجارة الخارجية وتحديد أولوياتها بما يحقق المصلحة العامة للنظام الاقتصادى.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بما أشار اليه الباحث حول الآثار الجانبية لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة والتى قد تضر باتجاهات التجارة الدولية مع التمادى فى تطبيق هذا النظام. وأنا مع اتفاقى مع الباحث حول الأضرار الناجمة عن هذا النظام، أود أن أضيف أن محاولات ترشيد نظام الاستيراد أو بدون تحويل عملة (القرار الوزارى ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨) والذى يهدف الى مساعدة الانتاج المحلى باعطاء الشركات المحلية الأولوية عند مطابقة عروضها مع العروض المقدمة للاستيراد، لم تؤت ثمارها بالنسبة للسلع الاستهلاكية والسلع التى يعانى القطاع الصناعى من تزايد مخزونها، لأن مدينة بورسعيد أصبحت منفذا لاستيراد هذه السلع وتهريبها داخل البلاد. وهذا يقتضى فرض

الرسوم الجمركية على واردات المناطق الحرة بنفس فئات الرسوم المقررة على هذه السلع، على أن ترد هذه الرسوم فى حالة اعادة التصدير.

الملاحظة الثالثة والأخيرة فتتعلق بما أشار اليه الباحث حول ضرورة اعادة النظر فى سياسة احلال الواردات، والتى تعد السمة الغالبة للتصنيع فى مصر سواء فى فترة سيادة نظام المشروع الحر قبل عام ١٩٥٢، أو فى فترة الاقتصاد المختلط فى الخمسينات، أو فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط فى الستينات واعادة النظر هذه هى مسألة أساسية نظرا لما ترتب على هذه السياسة من نتائج يمكن تلخيصها فيما يلى :

(١) الدور الرئيسى للصناعات الاستهلاكية نظرا لما تتضمنه هذه السياسة من تميز ضد اقامة الصناعات الوسيطة والرأسمالية نتيجة لهيكل الحماية المتدرج الذى يتضمن معدلات سالبة للحماية الفعلية لهذه القطاعات. والنتيجة التى تترتب على ذلك هى التركيز على المراحل النهائية للتصنيع مما يؤدى الى زيادة الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية.

(٢) أدت سياسة سعر الصرف التى احتفظت بقيمة مغالى فيها للجنيه المصرى الى اعادة توزيع الدخل من قطاع الصادرات التقليدية الى الصناعات الجديدة. فضلا عن التميز ضد صادرات هذه الصناعات الجديدة. كما أن سياسة التصدير لم تكن فعالة بالرغم من اللجوء الى الاعانات لتشجيع الصادرات من بعض السلع التحويلية.

(٣) ترتب على كل من السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف المتبعة اختيار الأساليب الكثيفة فى استخدام رأس المال فى الصناعات الجديدة. وبالتالى فان قطاع الصناعات الحديثة لم يؤد الى زيادة العمالة بقدر كبير.

(٤) ترتب على ندرة النقد الأجنبى وعلى سوء ادارة وتخطيط حجم المخزون نشؤ ظاهرة الطاقات العاطلة، كما أصبح أداء القطاع الصناعى حساسا بقدر كبير للتغيرات فى ميزانية النقد الأجنبى وللحصص المفروضة على الواردات.

(٥) ترتب على هذه السياسة ،أيضا ، زيادة فى الميل للاستهلاك والناتج من تخفيض ثمن السلع الصناعية المنتجته محليا أما بهدف خلق الأسواق أو كنتيجة لسعر الصرف المستخدم الذى خفض من تكلفة مستلزمات الانتاج المستوردة.

(٦) أخيرا فان اعطاء الأولوية للصناعات الحديثة ترتب عليه عدم الاهتمام بحل المشكلات التى واجهت الصناعات الصغيرة وأثرت على انتاجيتها.

فى ضوء هذه الاعتبارات يصبح من الضرورى الاعتماد على استراتيجية موحدة ومستقلة للتنمية، وتركز على اشباع الحاجات الأساسية، وتهدف الى تحقيق التنمية، أساساً، بالاعتماد الذاتى على النفس، كما تعلم تحقيق الاعتماد الجماعى على النفس بين البلدان النامية من خلال المشروعات المختلفة للتعاون الاقليمى.

(خامسا) نحو تطوير قطاع التجارة الخارجية المصرى: أشرنا الى أن المشكلة الرئيسية التى تواجه قطاع التجارة الخارجية المصرى هى حساسية وخطورة الموقف الخاص بتمويل التجارة الخارجية وبصورة خاصة فى الأجلين المتوسط والطويل. ومن هنا فان المشكلة الرئيسية والملحة التى تواجه تحديد مستقبل التجارة الخارجية فى مصر هى كيفية اعادة توجيه النظام الاقتصادى لكى يحقق زيادة فعالة فى الصادرات. وهنا تجدر الاشارة الى أن تحقيق هذا الهدف لايعتمد فقط على السياسة التجارية وسياسة المدفوعات، بل انه يعتمد أيضا على السياسات المتعلقة بالدخل، والاستهلاك والاستثمار، وانتاجية العناصر، والتسويق. ولهذا فان برامج تشجيع الصادرات لابد وأن تتصف بالشمول فضلا عن شمولها للسياسات الخاصة بسعر الصرف والتعريفات الجمركية، كما يتضمن تحقيق هذا الهدف أيضا ضرورة التعرف على القيود المؤسيسية التى تقف فى وجه التحسن فى أداء الصادرات وضرورة معالجتها. أخيرا فان تحقيق هذا الهدف يتطلب الدراسة المنظمة للمنتجات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية و بالتالى تشكل أساسا متينا لزيادة الصادرات. ويمكن أن يتحقق ذلك بحساب نفقة الموارد المحلية (DRC_S) للحصول على وحدة من النقد الأجنبى للقطاعات المختلفة. والقطاعات التى تنخفض فيها هذه النفقة يجب تشجيعها باستخدام السياسات الضريبية والسعرية ونظم النقد الأجنبى المناسبة. وبالاضافة الى ذلك فانه من الضرورى حساب معدلات الحماية الفعلية (EPR_S) للقطاعات المختلفة لتحديد القطاعات التى تتمتع بحماية موجبة وتلك التى تعانى من الحماية السالبة. وبالنسبة لهذه القطاعات الأخيرة فان هيكل الحماية والسياسة السعرية تتضمن التميز ضد هذه القطاعات. وبمقارنة معدلات الحماية الفعلى ونفقة الموارد المحلية لكل قطاع يمكننا أن نقرر ماإذا كان هيكل الحماية القائم يشجع القطاعات الأكثر كفاءة فى الحصول على النقد الأجنبى من عدمه، ويمكن بالتالى اعادة النظر فى هيكل الحماية.

السادة أعضاء المؤتمر:

لاشك أن هناك محاولات من قبل المسئولين فى مصر لعلاج الموقف المتدهور لقطاع

التجارة الخارجية المصرى ، ولقد كان انشاء المجلس الأعلى لتنمية الصادرات مؤخرا خطوة فى هذا السبيل . غير أن المشكلة الرئيسية هى أن هذه المحاولات غالبا ماتكون أقل بكثير من المطلوب ، فضلا عن أن تحقيقها يكون متأخرا بشكل كبير. واذا كان نجاح مصر فى مواجهة مشكلاتها الاقتصادية الملحة سيتوقف الى حد كبير على كفاءة السياسات التى يتم وضعها والالتزام بها فى مجال التجارة الخارجية ، فإننى آمل أن يبادر المسئولون باتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة ، كما أتعشم أن تشكل مداولات هذا المؤتمر خطوة فى الطريق نحو ترشيد سياسات التجارة الخارجية فى مصر وزيادة فاعليتها .

المناقشات

أولا : بحث الدكتور جلال احمد أمين :

١-إهتمت ورقة الدكتور جلال أمين ببيان اهمية إقامة علاقات تجارية مع مصر بالنسبة لاسرائيل، كمدخل النمو صادراتها الى السوق المصرية. وهو أمر يراه الباحث ضرورياً لاستمرار نمو الاقتصاد الاسرائيلى. ومع ذلك فإن بعض المتحدثين قد اشار الى انه بالرغم من اتساع السوق المصرية عددياً، الا انها لا تمثل بالنسبة للصادرات الاسرائيله اهمية كبيرة بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد بمصر، و بالتالى محدودية طلبه عموماً. ان ما يهم اسرائيل اساساً هو النفاذ الى الاسواق العريضة ذات الدخول المرتفعة، مثل اسواق البلاد العربية النفطية. ومن هنا فإن اسرائيل تعول كثيراً على اقامة علاقات تجارية مع مصر كجسر للعبور الى هذه الاسواق، فضلا عن اسواق افريقيا التى كانت تضع البضائع الاسرائيلية فى قوائم المحظورات.

٢- اشار البعض الى أن ما تحلم به اسرائيل من اقامة علاقات اقتصادية مع مصر لا ينصب فقط على العلاقات التجارية، وانما يمتد ليشمل تصدير رأس المال والتكنولوجيا الى مصر. ولما كانت اسرائيل فى ظل اوضاعها الاقتصادية الحالية تعانى من المشاكل والصعاب، فإن الامر الاقرب للاحتمال هو ان يجىء رأس المال اليهودى الى مصر وهى مختبىء فى شكل الشركات الدولية النشاط.

٣- ان اسرائيل بصدد تدعيمها لهذه العلاقات يهمها اساساً وجود فئات اجتماعية تتفاعل معها، وتربح هذا التعامل، بحيث يكون لها مصالح اقتصادية فى استمرار هذا

التفاعل. كما ان تصدير البضائع الاسرئيلية وكذلك رؤوس الاموال اليهودية ربما يلعب دوراً محسوساً فيما بعد فى التأثير على عملية تخصيص وتوزيع الموارد بمصر، بحيث يمكن التخوف من وجود مخطط لاعادة تقسيم العمل الدولى بين مصر واسرائيل، قياساً على تجارب الماضى فى احتلال انجلترا لمصر.

٤ - ان الاخطار التى اشار اليها الباحث عن الانفتاح الاقتصادى مع الاسرائيل يمكن النظر اليها على انها بمثابة قرع لنواقيس الخطر، ولكن البعض اشار الى انه ليس بالضرورة وقوع الخطر نفسه.

ثانيا: بحث الدكتور على حافظ منصور:

١ - اشار بعض المتحدثين الى انه لا يجوز مناقشة مستقبل التجارة الخارجية لمصر فى ظل الاتجاهات الحمائية والتكتلات الاقتصادية بمعزل عن فكرة تقسيم العمل الدولى وعلاقات التبادل غير المتكافئة التى تسود الآن بين البلاد الراسمالية والمتقدمة والبلاد المتخلفة. وان هناك الآن كماً هائلاً من الدراسات والكتب والبحوث المتصلة بهذا الموضوع، ولكنها للأسف غير معروفة بالنسبة للحجز، الغالب من دراستنا بالجامعات المصرية.

٢ - ان خطورة التجارة الخارجية لا تنبع من كونها مصدر إزعاج لعجز ميزان المدفوعات فحسب، بل ايضا نظرا لانها من اقوى الوسائل الآن فى مصر تعميق التخلف وتشديد خطوط التبعية على البلاد المتخلفة. كما برز فيها الآن بعد هام لابد وان يحظى بقدر كبير من الغاية، وهو دور الشركات العابرة للقوميات وخطورة الدور الذى تلعبه الآن العلاقات الاقتصادية الدولية. كما اشار البعض ايضا الى موضوع التكنولوجيا وضرورة ادخالها فى تحليل مستقبل التجارة الخارجية لمصر.

٣ - اشار الباحث الى ان مصر ستصبح فى المستقبل ضمن الدول الكبرى المصدرة للبترول. ومن هنا تساءل البعض، هل هذا مجرد توقع علمى أم امنيه. اذا كانت مجرد امنيه فلا نقد ولا تثريب. اما اذا كانت توقع، فإن الباحث لم يشر الى الحجج التى يستند عليها فى هذا التنبؤ، خصوصاً وان الدراسات تسير الى ان البترول بمصر ليس بذلك الحجم الكبير الذى يجعلنا نتفاءل فى الاعتماد عليه بالمستقبل. انه مورد قابل للنفاذ فى

غضون امر معلوم ، فى ظل ما هو مؤكد من تقديرات حول حجم الاحتياطيات المؤكده والموجوده بمصر.

٤- اشار البعض ايضا الى انه ليس هناك اى دلائل تشير الى انه التخفيض الذى حدث فى سعر الصرف للجنيه المصرى سوف يؤدى الى علاج الخلل الهيكلى بميزان المدفوعات المصرى بسبب عدم مرونة كل من الصادرات والواردات فى حالة مصر. وان التحكم فى سعر الصرف للجنيه المصرى مسألة حيو ية لمصر فى المستقبل.